

## تحسين العلاقات السعودية العراقية يتخطى العناوين السياسية إلى التفاصيل العملية

### مناخ إقليمي أكثر ملاءمة لبناء علاقات جديدة



#### التعاون في مجال الأمن الحساس علامة على تنامي الثقة

وعلى الجانب العراقي بدأت قناعة تسود بين الطبقة السياسية الحاكمة، بوجوب إعادة التوازن للعلاقات الإقليمية للعراق وذلك لضرورات عملية بما في ذلك البحث عن فرص تعاون اقتصادي جديدة للبلد الذي يواجه أزمة اقتصادية ومالية حادة.

وبحسب مراقبين، فإن جهود تحسين العلاقات بين السعودية والعراق يمكن أن تستفيد من المناخ الإقليمي المتغير والذي من أبرز سماته الميل نحو تهدئة الصراعات وتحقيق المصالحات.

وأقر العراق في 2019 قانون تشجيع وحماية الاستثمار بين الحكومتين العراقية والسعودية، بما يضمن توسيع التبادل التجاري بين الطرفين. وأعلن الأسبوع الماضي في العراق عن الشروع في فتح طريق يصل محافظة النجف بالحدود السعودية بهدف فتح معبر جديد بين البلدين يساهم في إحياء المناطق السياحية وزيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة الحجاج. وجاء ذلك بعد أن أعلن في نوفمبر الماضي عن فتح منفذ عرعر الحدودي بعد إغلاق دام قرابة ثلاثة عقود.

والغانمي هو ثاني مسؤول أمني بهذا المستوى يزور المملكة بعد الزيارة التي قام بها في نوفمبر الماضي رئيس أركان الجيش العراقي عبدالأمير بارالله إلى الرياض، ما يؤشر إلى انطلاق مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات الأمنية والعسكرية. وأكد وزير الداخلية العراقي في بيان بشأن الزيارة حرص بلاده على بذل الجهود مع دول الجوار من أجل القضاء على الإرهاب والجريمة، مشدداً على أهمية التعاون والتنسيق مع السعودية.

واستأنفت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع العراق في ديسمبر 2015 بعد ربع قرن من انقطاعها إثر الغزو العراقي للكويت مطلع تسعينات القرن الماضي. وكثيراً ما ظهرت إيران والسياسيون العراقيون الموالون لها في خلفية فتور العلاقات بين السعودية والعراق بعد سنة 2003. لكن قناعة بدأت تسود في المملكة بالتخلي عن سياسة الغياب، والعودة إلى الساحة العراقية لملاءمة الفراغ أمام الغرابة الإقليمية.

تظهر السعودية والعراق جدية في تصحيح مسار العلاقات بينهما والحد من إخضاعها لاعتبارات جانبية لظالمًا وقفت حجر عثرة في طريق تطويرها والاستفادة من الفرص والإمكانيات التي يتيحها التعاون بين الطرفين في عدة مجالات. ويؤشر كثيف الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين على تجاوز العناوين السياسية العريضة إلى مناقشة التفاصيل العملية.

الرياض - تشهد العلاقات السعودية العراقية تطوراً ملموساً وتتحوّل من عملية وتقنية، بعد أن ترسخت حالة من الوفاق السياسي لدى الطرفين بشأن تخطي مرحلة الفتور التي طبعته تلك العلاقات خلال السنوات السابقة وحرمت البلدين من فوائد كثيرة كان من الممكن أن تتأتى لهما من تطوير التعاون بينهما في عدة مجالات.

وأظهرت زيارة قام بها وزير الخارجية والداخلية العراقيان إلى الرياض تعدد مظاهر التعاون الجاري تطويره بين البلدين وشموله المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، إلى جانب مجال الأمن والنقاع ذي الأهمية الاستثنائية في ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها أجزاء من الإقليم بما فيها الأراضي العراقية المتصلة جغرافياً بالأراضي السعودية. ويبحث وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين ونظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان، الإثنين، الأوضاع الإقليمية والعلاقات بين البلدين. وجاء ذلك خلال اجتماع عقد بين الطرفين في العاصمة السعودية الرياض. وقال أحمد الصحافي المتحدث باسم الخارجية العراقية إن وزير الخارجية العراقي التقى نظيره السعودي لبحث العلاقات الثنائية وسبل الدفع بها بما يخدم المصالح المشتركة، في إطار دعم الاستثمار والتبادل التجاري وتعزيز مسارات العمل التنموي. وكان حسين قد وصل إلى الرياض بعد ساعات من وصول وزير الداخلية العراقي عثمان الغانمي إلى السعودية على رأس وفد أمني.

وتنقلت وكالة رويترز عن مصدر وصفته بالمطلع أن مشروع القانون ربما لا ينال الموافقة وقد يزيد الجهد التشريعي الكويتي بشأن الموافقة على قانون الدين العام الذي سيسمح للبلاد بالاقتراض.

وأوقف مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) مراراً مشروع قانون الدين العام الذي من شأنه أن يسمح للكويت بطرق أبواب أسواق الدين العالمية، لكن هذه المسألة صارت ملحة بعد أن فرض انخفاض أسعار النفط وتقليص ولاء كورونا ضغوطاً على المالية العامة وأدى إلى استفاد سريع للاحتياطيات النقدية المتاحة.

وحذر النائب عبدالله جاسم المصطفى في تغريدة على تويتر الحكومة من خطورة الذهاب إلى خيار السحب المتنازل من صندوق الثروة السيادية، قائلاً عبر تويتر "لن نسحب بيد تمديد إلى ثروة أجيالنا القادمة تحت أي مبرر"، فيما وصف النائب يوسف الفضالة مشروع التعديل القانوني بأنه "حلقة متكررة من سلسلة مشاريع فاشلة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد"، محذراً في تغريدة عبر تويتر من الدخول "في أزمة دون أدنى جهد وعمل حقيقي لمعالجة أزمة السيولة الحالية بشكل خاص، والاختلالات المالية بشكل عام".

وأشارت سلطات إقليم كردستان العراق إلى وجود تواطؤ أمني مع منفذي الهجوم الصاروخي الذي استهدف الأسبوع الماضي مطار أربيل الذي تتمركز في جزء منه قوات أميركية. وأعلنت وزارة الداخلية في الإقليم الإثنين وجود "خرق أمني" وراء الهجوم الذي أسفر عن مقتل شخصين وإصابة اثني عشر آخرين بينهم جندي أميركي. وجاء ذلك بعد أن اتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في الإقليم "مجموعة ضالعة خارجة عن القانون متخفية تحت عباءة الحشد الشعبي وبإمكاناته وامتيازاته ولباسه" بتنفيذ الهجوم الصاروخي.

ويعتبر الحشد المكون من العشرات من الميليشيات هيئة رسمية تابعة للقوات المسلحة العراقية، لكن ذلك التصنيف القانوني يظل صورياً إلى أبعد الحدود، حيث تظل التبعية الفعلية لتلك الميليشيات لقادتها الذين يدين أغلبهم بالولاء لإيران.

وقال ريبير أحمد وزير داخلية إقليم كردستان العراق في مؤتمر صحفي عقده الإثنين إن "الجماعة التي استهدفت المطار استفادت من التسهيلات في نقاط التفتيش وأحدثت خرقاً أمنياً بالتسلل

## عقد أول اجتماع إماراتي قطري لمتابعة بيان العُلا

الكويت - أعلن الإثنين عن عقد أول اجتماع إماراتي قطري لمتابعة بيان قمة العُلا الخليجية التي احتضنتها السعودية في أوائل يناير الماضي، وشهدت إنجاز مصالحة بين قطر والدول الأربع التي سبق أن قاطعتها منذ سنة 2017 وهي كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين.

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" إن وفدين رسميين يمثلان كلا من الإمارات وقطر التقيا في الكويت وذلك في أول اجتماع يعقد بين الجانبين لمتابعة بيان العُلا.

وأضافت أن الجانبين ناقشا "الآليات والإجراءات المشتركة لتنفيذ بيان العُلا، وأكدوا على أهمية المحافظة على اللحمة الخليجية وتطوير العمل الخليجي المشترك بما يحقق مصلحة دول مجلس التعاون ومواطنيها، وتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة"، مشيرة إلى ثناء الطرفين على "جهود المملكة العربية السعودية في استضافة القمة الخليجية الاخيرة التي أسفر عنها التوصل إلى

## حكومة الكويت تستعد لأزمة مالية طويلة الأمد

الكويت - تسعى الحكومة الكويتية إلى إيجاد عطاء قانوني للسحب بشكل منتظم من صندوق الثروة السيادي للبلاد، وذلك في ظل توقعاتها باستمرار الأزمة المالية الحالية التي تعيشها الكويت بسبب تراجع أسعار النفط وتدابيع جائحة كورونا لسنوات قادمة، وليس لأشهر فقط كما كان يُؤمل سابقاً.

لكن المسعى الذي يتمثل في تمرير تعديل عبر البرلمان للقانون الذي يضبط عملية السحب، يمكن أن يكون مفاراً لخلاف آخر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل الخلافات القائمة أصلاً بين الطرفين وسبق أن أفضت إلى استقالة حكومة الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، بينما تحتم في ظل تعسر تشكيل حكومة جديدة تعليق عمل البرلمان لمدة شهر عبر مرسوم صدر الأسبوع الماضي عن أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.

وقال نواب كويتيون، الإثنين، إن مشروع القانون الذي قدمه مجلس الوزراء إلى البرلمان ينص على السماح للحكومة بسحب ما قيمته 16.53 مليار دولار من صندوق الأجيال، سنوياً. ولم تلجأ الحكومة إلى السحب من الصندوق الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار باعتباره مخزناً للثروة يمكن استخدامه عند نفاذ النفط، إلا مرة واحدة خلال حرب الخليج الأولى.

ونشرت صحيفة القبس الكويتية "المذكرة الإيضاحية للمشروع" والتي جاء فيها "إنه لما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها دولة الكويت بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية والمتوقع أن يستمر لسنوات عديدة، بما قد يؤثر بالسلب على الاحتياطي العام للدولة وإلى شح السيولة النقدية، وما قد يترتب عليه من عجز في تمويل الميزانيات العامة للدولة،

وحتى النائب عبدالله جاسم المصطفى في تغريدة على تويتر الحكومة من خطورة الذهاب إلى خيار السحب المتنازل من صندوق الثروة السيادية، قائلاً عبر تويتر "لن نسحب بيد تمديد إلى ثروة أجيالنا القادمة تحت أي مبرر"، فيما وصف النائب يوسف الفضالة مشروع التعديل القانوني بأنه "حلقة متكررة من سلسلة مشاريع فاشلة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد"، محذراً في تغريدة عبر تويتر من الدخول "في أزمة دون أدنى جهد وعمل حقيقي لمعالجة أزمة السيولة الحالية بشكل خاص، والاختلالات المالية بشكل عام".

وأشارت سلطات إقليم كردستان العراق إلى وجود تواطؤ أمني مع منفذي الهجوم الصاروخي الذي استهدف الأسبوع الماضي مطار أربيل الذي تتمركز في جزء منه قوات أميركية. وأعلنت وزارة الداخلية في الإقليم الإثنين وجود "خرق أمني" وراء الهجوم الذي أسفر عن مقتل شخصين وإصابة اثني عشر آخرين بينهم جندي أميركي. وجاء ذلك بعد أن اتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في الإقليم "مجموعة ضالعة خارجة عن القانون متخفية تحت عباءة الحشد الشعبي وبإمكاناته وامتيازاته ولباسه" بتنفيذ الهجوم الصاروخي.

ويعتبر الحشد المكون من العشرات من الميليشيات هيئة رسمية تابعة للقوات المسلحة العراقية، لكن ذلك التصنيف القانوني يظل صورياً إلى أبعد الحدود، حيث تظل التبعية الفعلية لتلك الميليشيات لقادتها الذين يدين أغلبهم بالولاء لإيران.

وقال ريبير أحمد وزير داخلية إقليم كردستان العراق في مؤتمر صحفي عقده الإثنين إن "الجماعة التي استهدفت المطار استفادت من التسهيلات في نقاط التفتيش وأحدثت خرقاً أمنياً بالتسلل

## تواطؤ أمني سهل القصف الصاروخي لمطار أربيل

تتطابق مع أسلوب تمّ اتباعه بشكل متكرر خلال الأشهر الماضية في تبني الكثير من عمليات التعرض لقواصل إمداد التحالف التي تمت نسبتها إلى جماعات من قبيل "عصبة الثائرين" و"أصحاب الكهف" و"قبضة المهدي"، وهي مجرد أسماء وهمية تخفي وراءها ميليشيات شديدة الارتباط بالحرس الثوري الإيراني وفي مقدمتها كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق.

ويبدأ استهداف منشآت عسكرية ودبلوماسية غربية في العراق منذ خريف الحام 2019 بالصواريخ، لكن معظم هذه الهجمات تركز في العاصمة بغداد.

وكانت واشنطن توعّدت في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بأنه في حال قتل أي أميركي في هجوم صاروخي في العراق فإنها ستنتقم من طهران التي تتهمها بدعم الجماعات العراقية المسلحة التي تستهدف المصالح الأميركية لكن تقارير إخبارية غير حكومية قالت إنها إحدى الفصائل التابعة لـ "حزب الله العراقي" المرتبط بإيران.

وأعتبر متابعون للشأن العراقي أنّ نسبة الهجوم إلى مجموعة غير معروفة

الدولي، في إشارة إلى التحالف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش وتشارك فيه قوات من العشرات من الدول.

وأشار أحمد إلى تشكيل لجنة مشتركة بين أربيل وبغداد للتحقيق في حادث القصف الصاروخي، مشيراً إلى أنه سيتم الكشف عن النتائج فور انتهاء التحقيقات.

ويعتبر الحشد الشعبي الذي له أيضا تمثيل في البرلمان العراقي عن طريق تحالف الفتح طرفاً رئيسياً في المطالبة بإخراج القوات الأميركية من البلاد، ولذلك اعتبر أنّ له مصلحة في استهداف أو تسهيل استهداف تلك القوات في مطار أربيل.

وتابع الوزير قوله "القضاء على الجماعات التي تستهدف المطارات والبعثات الدبلوماسية بحاجة إلى عمل مشترك بين أربيل وبغداد والتحالف

إلى داخل حدود الإقليم". وأضاف "هذه العملية تؤكد أن داعش ليس الجماعة الإرهابية الوحيدة في العراق، وإنما هناك جماعات أخرى".

وبعد مشاركة الحشد الشعبي في الحرب على تنظيم داعش بين سنتي 2014 و2017 والتي دار جزء منها على أراضي محافظة نينوى بجوار أراضي كردستان العراق، لا تزال فصائل من الحشد تشارك في مسك الأرض وإدارة العملية الأمنية في تلك المناطق.

وكثيراً ما احتجّ أفراد العراق وسكان محليون آخرون على قيام الحشد بممارسات غير مهنية خارجة عن نطاق العملية الأمنية وذات صلة بحسابات سياسية واعتبارات طائفية.

ويعتبر الحشد الشعبي الذي له أيضا تمثيل في البرلمان العراقي عن طريق تحالف الفتح طرفاً رئيسياً في المطالبة بإخراج القوات الأميركية من البلاد، ولذلك اعتبر أنّ له مصلحة في استهداف أو تسهيل استهداف تلك القوات في مطار أربيل.

وتابع الوزير قوله "القضاء على الجماعات التي تستهدف المطارات والبعثات الدبلوماسية بحاجة إلى عمل مشترك بين أربيل وبغداد والتحالف



ريبير أحمد  
منفذو الهجوم استفادوا من تسهيلات في نقاط التفتيش